

Distr.: General
26 August 2008
Arabic
Original: English



الدورة الثالثة والستون

البند ٥٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

العملة والاعتماد المتبادل: دور الأمم

المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العملة

والاعتماد المتبادل

”أثر العملة في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية“

تقرير الأمين العام**

موجز

استجابة لطلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ١٩٩/٦٢، يتناول هذا التقرير أثر العملة في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. والقوى الاقتصادية التي تعزز العملة، بما فيها التجارة وتدفقات رأس المال واليد العاملة عبر الحدود، لها آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية هامة على البلدان. ويتوقف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الإدارة المتضامنة لعملية العملة من قبل المجتمع الدولي وتوطيد الشراكة العالمية من أجل التنمية. ويجب أن تشغل اعتبارات التنمية موضع الصدارة في إدارة العملة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، لكفالة إمكانية أن تعود فوائدها على جميع البلدان وعلى كل البشر.

* A/63/150 و Corr.1.

** تأخر تقديم هذا التقرير كي يتاح لجميع المكاتب والوكالات المعنية التابعة للأمم المتحدة بمراجعته بصورة شاملة.



المحتويات

الصفحة

أولا -	مقدمة	٣
ثانيا -	الأخطار الجديدة التي تهدد الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا	٣
ألف -	الآفاق الاقتصادية العالمية	٣
باء -	أزمة الغذاء	٨
ثالثا -	الأثر الاجتماعي والبيئي للعولمة	١٢
ألف -	أثر العولمة على القضاء على الفقر، والجوع، والتعليم (الهدفان ١ و ٢)	١٢
باء -	أثر العولمة على المساواة بين الجنسين (الهدف ٣)	١٥
جيم -	أثر العولمة على الصحة (الأهداف ٤ و ٥ و ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية)	١٧
دال -	أثر العولمة على التنمية المستدامة (الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية)	٢٠
رابعا -	الاستنتاجات	٢٣

أولا - مقدمة

- ١ - استجابة لطلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ١٩٩/٦٢، يتناول هذا التقرير أثر العولمة في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.
- ٢ - والعلاقة التي تربط العولمة بنتائج التنمية علاقة معقدة. ذلك أن لكل قوة من القوى التي تعزز العولمة - المالية والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا والمجرة - آثارا اقتصادية واجتماعية وبيئية. وتؤثر هذه القوى على صياغة وتنفيذ السياسات على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. ويترتب عليها آثار هامة من بينها تقليص درجة الاستقلال الذاتي الوطني في مجال صنع السياسات وما يولده ذلك من حاجة إلى مواءمة صياغة السياسات الوطنية مع التعهدات والالتزامات والضغوط الدولية على نحو أفضل. ويتوقف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية (المهدف الثامن). وليس في مقدور الاقتصادات الصغيرة أن تنجح، بمفردها، في تحقيق هذه الأهداف نظرا إلى ما تواجهه من قوى اقتصادية خارجية. ويبرز الفرع الثاني من هذا التقرير هذه الرسالة في ضوء التهديدات الراهنة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ويبرز الفرع الثالث الأثر الاجتماعي والبيئي للعولمة ويركز على أربع مجموعات للأهداف الإنمائية للألفية: الفقر، والجوع والتعليم، والمساواة بين الجنسين، والصحة والتنمية المستدامة.

ثانيا - الأخطار الجديدة التي تهدد الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا

ألف - الآفاق الاقتصادية العالمية

- ٣ - أضحت الآفاق الاقتصادية العالمية معتمة خلال الأشهر الأخيرة، حيث تبين أن الآثار المعدي لتباطؤ الاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية وهشاشة الأسواق المالية أكبر مما تنبأ به العديد من المراقبين في البداية، بينما يكافح غيرها من الاقتصادات المتقدمة الرائدة مواجهة آثار انخفاض الطلب على الصادرات وانحسار ثقة المستهلكين والمستثمرين.
- ٤ - وقد بقي النمو في البلدان النامية اقتصاد العالم من هبوط حاد، وهو النمو الذي اكتسب زخما على مدى الخمس سنوات الماضية. غير أن ذلك الأداء يعتمد أيضا على قوة طلب المستهلكين في الولايات المتحدة وعلى انطلاق التدفقات المالية التي حققت قدرا ملحوظا من الاستقرار النقدي وثبات سعر الصرف. ولا ينتظر أن "تفصل" هذه البلدان عن أوجه الضعف المالي للاقتصاد الكلي في الاقتصادات المتقدمة.
- ٥ - وفي الوقت نفسه، فإن الضغوط المتصلة بالتضخم والناجمة عن ارتفاع أسعار الغذاء والوقود بدأت تتزايد بشدة على مستويات المعيشة في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو

على حد سواء، مما أدى إلى تعقيد استجابة السياسات. وفي السنوات الأخيرة، أخذ التركيز المنفرد على استهداف التضخم يهيمن على النقاشات المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي في ظل دعوات قوية إلى ترك السياسات النقدية وسياسات صرف العملات الأجنبية لمصرف مركزي مستقل. على أنه مهما كانت الأدوات المحددة التي تستخدم وبغض النظر عن من يتحكم فيها، فإن مكافحة التضخم تؤدي عادة إلى ارتفاع معدل البطالة، على الأقل في الأجل القصير، وإلى خطر انخفاض الاستثمار والنمو في الأجل المتوسط.

٦ - ويشير كل ذلك إلى بيئة أقل دعماً بكثير لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً مقارنة بما كان عليه الحال منذ انعقاد مؤتمر قمة الألفية. وتتسم الورطة التي تواجه مقرري السياسات في أكثر البلدان فقراً في العالم بشدة بالغة بالنظر إلى أنه من المرجح أن يؤدي الارتفاع المفاجئ في أسعار الوقود والأغذية في الآونة الأخيرة إلى تدهور سريع في الدخل لدى الأسر المعيشية، مما يقوض إلى حد كبير المكاسب التي حققتها البلدان في مجال الحد من الفقر.

٧ - حقا أن الدعم المقدم في حالات الطوارئ يمكن أن يخفف من وطأة ذلك الخطر على المدى القصير، لكن الحل الدائم الوحيد يكمن في زيادة الاستثمار وتنشيط الإنتاجية في قطاع إنتاج الأغذية. وسيطلب ذلك زيادة الإنفاق العام على الأبحاث والتنمية، وتوجيه استثمارات ذات شأن إلى الهياكل الأساسية في الأرياف، إلى جانب تحسين فرص الحصول على قروض لكفالة الإمدادات الكافية من المدخلات الزراعية الحديثة. وهذا بدوره يستلزم أن تولى سياسات الاقتصاد الكلي أولوية للاستثمار والعمالة والأمن الاقتصادي بنفس القدر الذي توليه لمكافحة التضخم.

٨ - ولا تقتصر الحاجة إلى إدراج سياسات الاقتصاد الكلي في استراتيجية إنمائية أوسع نطاقاً على أكثر البلدان النامية ضعفاً. فواقع الأمر أنه إذا أريد إحراز تقدم عام في مجال بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، يتعين إيلاء الأولوية للإنفاق على الاستثمار في العديد من البلدان المتوسطة الدخل، ولا سيما في التعليم والصحة والهياكل الأساسية، بل وفي قطاعات محددة أيضاً تنطوي على أكبر إمكانية لتوليد العمالة وتحقيق وفورات الحجم والنهوض بالتكنولوجيا.

٩ - ومنذ نشوب أزمة الديون في أوائل الثمانينات من القرن الماضي، فإن الجمع بين سياسات متشددة في مجال الاقتصاد الكلي، والخصخصة، والتعجيل بتحرير التجارة وإزالة القيود قد عُرض على البلدان النامية بوصفه الأساس السليم الوحيد للسياسات الذي يمكن أن

يقوم عليه مناخ استثماري صحي. غير أن التحسن المتوقع لم يتحقق حتى الآن في معظم البلدان.

١٠ - وفي هذا الصدد، ثمة حاجة ماسة إلى معالجة ثلاث سمات مترابطة للازدهار الذي حدث مؤخرا تنحو إلى عرقلة الاستثمار وتمدد التقدم المحرز صوب بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بحلول عام ٢٠١٥. أولا، لم تكن حالات انتعاش النمو شاملة بما فيه الكفاية، وصحبها ضعف أداء سوق العمل وارتفاع مستويات التفاوت. وثانيا، أدت الاستجابات القوية للصدمات، المسيرة للدورات الاقتصادية، إلى دورات ازدهار وكساد مبالغ فيها في عديد من البلدان، وجعلت من العسير إيجاد آفاق للتخطيط على المدى البعيد. وثالثا، أصيب تنسيق السياسات الدولية بالوهن حتى مع زيادة التدفقات الاقتصادية العابرة للحدود. وتشير هذه السمات، مجتمعة، إلى عملية للترابط الاقتصادي غير متوازنة بقدر أكبر كثيرا مما يشار إليه في كثرة من المناقشات المتعلقة بعملية العولمة المعاصرة.

١١ - وتتمثل السمة الرئيسية للعولمة في تزايد تأثير قوى السوق العالمية. وعادة ما تقاس العولمة بحجم التجارة الدولية وتدفقات رأس المال، ومستويات الهجرة، وحيازة الأصول في الخارج، بما في ذلك الهياكل الأساسية. ولا تؤخذ الأعداد المتنامية فيما يتصل بهذه المتغيرات على أنها مؤشرات إلى واقع جديد وشامل فحسب، بل على أنها مقياس للنجاح الاقتصادي في عالم يتحول إلى العولمة.

١٢ - وثمة سمة من سمات الفترة الراهنة كثيرا ما تُغفل، وهي التخلي عن الترتيبات السابقة التي تركز على الاعتقاد بأن التأثيرات السلبية الناجمة عن التجارة والمالية والديون ينبغي بل ويمكن التصدي لها من خلال تدابير تحفظ النمو والعمالة الكاملة والتنمية. وقد زاد اليوم الاعتماد على التنظيم الذاتي للسوق. وكان تحرير الأسواق يبشر بإطلاق عنان القوى الخلاقة للمنافسة والمجازفة بلا قيود، فضلا عن كفالة أن يكون الرخاء الناجم شاملا وأن تكون النتائج ثابتة. وكان ينظر إلى إزالة القيود عن الأسواق المالية، بالنظر إلى تفوقها الإعلامي المفترض وقدرتها على إدارة المخاطر، على أنها تكتسي أهمية خاصة في تحقيق نمو سريع.

١٣ - وشهدت التحركات في هذا الاتجاه تغيرا نوعيا في وجهة اقتصاد العالم، مع تحول القوة المحركة للتكامل الدولي صوب القطاع المالي. فقد ارتفع المخزون العالمي للأصول المالية ١٢ ضعفا منذ عام ١٩٨٠، أي بثلاثة أضعاف سرعة ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في العام. وتبلغ قيمة المعاملات اليومية المتصلة بالعملات الأجنبية حاليا ما يقرب من ٢ ٠٠٠ بليون دولار، وكانت لا تزيد على ٨٠ بليون دولار فقط في عام ١٩٨٠، مما يجعل معدل النمو أسرع ست مرات من مثيله في التجارة الخارجية. وكانت ثمة تدفقات مالية ضخمة في

اتجاهين، هيمنت عليها حركة رأس المال على المدى القصير في شكل الإقراض المصرفي والأسهم والسندات. كما تنامت بسرعة فرص التحكم في المؤسسات من خلال عمليات الدمج والتملك عبر الحدود، وجرى قدر كبير من الاستثمار المباشر في الأعمال المصرفية والتأمين وغير ذلك من الخدمات المالية.

١٤ - وترتبط هذه الاتجاهات ارتباطاً وثيقاً بالتحريك السريع للأسواق المالية المحلية وفتح حساب رأس المال الخارجي، وترتب عليها آثار بعيدة المدى على الاقتصاد الفعلي. وأدت حالات التوسع الاقتصادي البالغ السرعة الناشئة عن الانبعاثات المالية إلى فترات رخاء متنام، لكنها قد تنتهي بصورة مفاجئة للغاية مفضية إلى حالات كساد أو فترات أطول من النمو البطيء. وتسبب التغيرات الحادة في أسعار الأصول، وأسعار الصرف، والطلب الإجمالي حالة من عدم اليقين العميق إزاء عائدات رأس المال كما أنها يمكن أن تحد من آفاق التخطيط وتشجع استراتيجيات دفاعية تقوم على المضاربة في مجال الاستثمار، الأمر الذي يمكن أن يحدث بدوره تأثيراً سلبياً كبيراً على وتيرة ونمط تراكم رأس المال، والنمو الاقتصادي والعمالة.

١٥ - وتعد هذه المشاكل بالغة الخطورة في البلدان النامية بالنظر إلى إمكاناتها المحدودة لاتباع سياسات للاقتصاد الكلي فعالة ومعاكسة للدورات الاقتصادية. ويختلف مستوى الضعف إزاء انقلابات تدفق رؤوس الأموال، لكن الأزمات المالية كانت تنشب في العديد من الأسواق الناشئة منذ أواخر السبعينات بسبب عوامل خارجة عن سيطرة البلدان المستفيدة، بما في ذلك التغيرات في السياسات النقدية والمالية في البلدان المصدرة الرئيسية.

١٦ - ويفسر تقلب تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية وطبيعتها المسائرة للدورات الاقتصادية، بصورة جزئية، تعذر العثور على أي دليل على أن حركة رأس المال هذه قد أسفرت، عموماً، عن زيادة الاستثمار أو تزايد النمو الاقتصادي الطويل الأجل خلال العقود الثلاثة الماضية. وبينما حفزت الارتفاعات المفاجئة لرأس المال الطلب الإجمالي والاستثمار، انتكس جزء كبير من المكاسب في كثير من الأحيان في الحالات التي تسبب فيها التوقف المفاجئ في أزمة مالية. وهكذا تجلّى التقلب المالي في زيادة حالة انعدام اليقين في مجال الاستثمار وزيادة تقلب النواتج، وكلاهما يضر بالنمو الاقتصادي على المدى البعيد.

١٧ - ويؤدي سلوك المالية المسائر للدورات الاقتصادية وضعف البلدان إزاء الصدمات الخارجية إلى انعدام الأمن الاقتصادي بالنسبة للأفراد والأسر المعيشية. ومما لا شك فيه أن حالات التوسع الاقتصادي السريع بصورة استثنائية، الناشئة عن الانبعاثات المالية، يمكن أن تؤدي إلى رخاء أكبر مقارنة بحالات التوسع التي يؤدي التمويل فيها دوراً أكثر سلبية. على

أن هناك أسئلة خطيرة بشأن مدى انتشار ذلك الرخاء، وما إذا كان احتمال التعرض لحالات كساد أشد أو لفترات أطول من الركود لن يؤدي إلى هدر كبير للموارد فيما يتعلق بكل من رأس المال واليد العاملة.

١٨ - وتتسم المشكلة بخطورة بالغة في كثير من البلدان النامية بالنظر إلى قدرتها المحدودة على متابعة سياسات للاقتصاد الكلي فعالة ومعاكسة للدورات الاقتصادية. ويعد الفقر المدقع، الذي يعرف بأنه افتقار إلى الموارد اللازمة لتلبية احتياجات الأفراد اليومية من الغذاء، بمثابة أكثر جوانب انعدام الأمن الاقتصادي ضررا. وقد فشل النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة، في حالات عديدة في تحقيق زيادة الدخل للفقراء. وحتى البلدان التي أخذت تشهد نموا أسرع واستقرارا أكبر لم تكن بالضرورة قادرة على تجسيد النمو في صورة الحد من الفقر. وتعكس هذه النتيجة جزئيا ضعف الروابط بين النمو والاستثمار وأداء سوق العمل في البيئة الاقتصادية الجديدة، وهي الروابط التي تنفصم عراها أكثر بسبب الاتجاه الذي تتخذه الترتيبات المالية المتعددة الجوانب في الفترة الراهنة.

١٩ - وفي ظل الترتيبات والسياسات الحالية، تجد البلدان النامية نفسها، بدون استثناء تقريبا، مضطرة إلى التأقلم مع اختلال التوازنات الدولية من خلال تخفيض النفقات على الصعيد الداخلي. وعلى النقيض تماما من تلك الترتيبات التي كان يعتقد أصلا أنها ضرورية لدعم النظام التجاري الدولي، فإن الترتيبات الحالية تفضل تدفقات رؤوس الأموال الخاصة على التدفقات الرسمية، ومرونة أسعار الصرف على استقرارها، والتكليف الانكماشى على التمويل، كما تفضل مصالح الدائنين على المدينين. وفي الوقت نفسه، ضعف التسليم بأن العمالة الكاملة يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من نجاح التجارة المتحررة بصورة متزايدة. وأضحت الجهود المبذولة للسيطرة على التزعات المزمدة إلى الإمداد الزائد ببعض السلع الأولية - بوسائل منها، على سبيل المثال، توفير التمويل الخارجي للتحويل الهيكلي إلى أنشطة جديدة في البلدان النامية التي تعتمد بصورة مفرطة على الصادرات من السلع الأولية - جهودا محدودة ومتفرقة. كما وضع تحرير التجارة في صدارة النمو الاقتصادي والعمالة الكاملة، فأعاد بذلك تنشيط البرامج التجارية، ولا سيما في البلدان المتقدمة النمو.

٢٠ - ومع التسليم بأن النمو في ظل الترابط العالمي يطرح مشاكل أكبر حاليا، فإن الآليات والمؤسسات القائمة على مدى العقود الثلاثة الماضية لم تعزز الاتساق والتكامل والتنسيق فيما يخص رسم السياسات الاقتصادية على الصعيد العالمي. وتظل الحلول المتعددة الجوانب، القائمة على المشاركة الكاملة وعلى الحوار المفتوح بين أطراف المجتمع الدولي، تشكل أفضل ما نتوقع عليه الآمال لتوفير مستقبل اقتصادي آمن للجميع.

٢١ - وينبغي أن تبدأ هذه العملية بإعادة النظر في مستوى وشروط حصول البلدان النامية على موارد صندوق النقد الدولي، ولا سيما آليات التمويل التعويضي للتصدي للصدمات الخارجية. ومن المهم أيضا وضع حد للاتجاه الرامي إلى فرض المشروطة الاقتصادية الكلية المسيرة للدورة الاقتصادية على مستويات أعلى للحصول على تلك الموارد كما سيكون من الضروري أن يراعي تحسين الرصد جميع التبعات المحتملة، وأن تظل السياسات في البلدان المتقدمة أساسية.

باء - أزمة الغذاء

٢٢ - ورد في تقارير البنك الدولي أن أسعار الأغذية في العالم ارتفعت بنسبة ٨٣ في المائة على مدى السنوات الثلاث الماضية، كما أن منظمة الأغذية والزراعة تذكر أن الرقم القياسي لأسعار الأغذية الذي وضعته المنظمة ارتفع بنسبة ٤٥ في المائة خلال فترة الأشهر التسعة الماضية. وتحدث الزيادة السريعة والمتزامنة في الأسعار العالمية لجميع المحاصيل الغذائية الأساسية - الذرة والقمح وفول الصويا والأرز - مع أغذية أخرى مثل زيوت الطهي - أثرا مدمرا على الفقراء في جميع أنحاء العالم. ومع زيادة الجوع وسوء التغذية، سوف تتعرض فئات الشباب وكبار السن والمعوقين والجماعات الضعيفة الأخرى للموت المبكر أو للضرر بطرق أخرى.

٢٣ - وحتى قبل الارتفاع الأخير في أسعار الأغذية، كان هناك حوالي بليون شخص يعانون من الجوع المزمن، في حين كان أكثر من بليون شخص يعانون من سوء التغذية، وهو ما جعل مجموع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي أكثر من ثلاثة بلايين شخص، أو نصف عدد سكان العالم تقريبا. وقد أدت الزيادات الحادة التي حدثت مؤخرا في أسعار الأغذية إلى مزيد من الزيادة في عدد الأشخاص المعرضين لأزمة غذائية، بحيث أنه من المرجح أن يزيد عدد من يعانون من الجوع المزمن على ١٠٠ مليون شخص. وحتى قبل حدوث هذه الزيادات في الأسعار كان عدد الأطفال الذين يموتون يوميا كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة لسوء التغذية حوالي ١٨ ٠٠٠ طفل، في المتوسط، (وكالة "الأسوشيتد بريس"، ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧). وهناك حاجة إلى بذل جهود منسقة لضمان الأمن الغذائي إذا كان للبلدان النامية أن تحقق هدفها في مجال الحد من الجوع.

٢٤ - وقد أدت الزيادات الحادة في أسعار الأغذية، والسخط العالمي الذي أثارته، إلى تركيز اللوم على عوامل قليلة، من بينها زيادة الطلب من الاقتصادات الناشئة السريعة النمو؛ وانخفاض الإمدادات العالمية؛ وتدقق رأس المال المضارب إلى أسواق السلع الأساسية؛ وانخفاض إنتاج المزارع؛ وسوء الأحوال الجوية في بلدان منتجة للأغذية بشكل أساسي؛

وارتفاع تكاليف الوقود والأسمدة، والتحول إلى أنواع الوقود الأحيائي. ومع حدوث زيادات حادة في أسعار النفط على مدى فترة الإثني عشر شهرا الماضية^(١)، حوّلت الزيادة في تكاليف نقل السلع الأساسية الغذائية إلى المستهلك. ويرتبط ارتفاع أسعار الأغذية أيضا بطائفة من المسائل المتعلقة بندرة الموارد، وخاصة تغير المناخ ونضوب المياه. ويتنبأ الفريق الحكومي المعني بتغير المناخ، في تقرير التقييم الرابع، بأن تغير المناخ سوف يؤدي إلى زيادة عدد من يعانون من نقص التغذية بما يتراوح بين ٤٠ مليون شخص و ١٧٠ مليون شخص. وحالات الجفاف والفيضانات والظروف الجوية التي يسودها التجمّد نتيجة لتغير المناخ يُتوقع لها أن تستمر في الإضرار بالنتاج الزراعي، وبالتالي بالأمن الغذائي. وتشكل ندرة المياه أيضا حالة متردّية على نحو متزايد بالنظر إلى أنه يجري استنفاذ موارد المياه الجوفية والمياه العذبة لإنتاج سلع غذائية تعتمد على كميات كبيرة من المياه، مثل أنواع الوقود الأحيائي ولحوم الأبقار والحيوب.

٢٥ - على أن الزيادة الهائلة التي حدثت مؤخرا في الأسعار العالمية للأغذية لم تنتج عن أية صدمة مناخية معيّنة أو حالة طارئة أخرى، ولكنها نتجت عن الآثار التراكمية للاتجاهات الطويلة الأجل والعوامل التي نشأت مؤخرا، والتي شملت ديناميات العرض والطلب وردود الفعل التي أدّت إلى المزيد من الزيادة في الأسعار وارتفاع تقلب الأسعار^(٢). وفي حين جرى التأكيد بشدة على الأسباب العاجلة والقصيرة الأجل التي تؤثر على الإمدادات الغذائية وأسعارها، من المهم أيضا النظر في الأسباب الهيكلية وأثر السياسات على مدى العقود القليلة الماضية. وأحد الأسباب الهيكلية الرئيسية الطويلة الأجل للارتفاع الحالي في أسعار الأغذية هو التناقص في دعم الاستثمار في الإنتاج الزراعي. وعلى الرغم من وجود أدلة تربط آثار النمو الإيجابي وتخفيف حدة الفقر بالاستثمار في الزراعة فإن الإنفاق على الزراعة كجزء من إجمالي الإنفاق العام في البلدان النامية انخفض بمقدار النصف بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٤، وكان شديدا بصفة خاصة في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. ولم تزد نسبة الإنفاق العام على الزراعة، كحصة من الناتج القومي الإجمالي الزراعي، عن ٤,٢ في المائة في البلدان الأقل نموا في عام ٢٠٠٤، وهو ما يعادل أقل من نصف مستواه في البلدان النامية الأخرى (١٠,٧ في المائة)^(٣).

(١) Rachman, Gideon. "The battle for food, oil and water," *The Guardian*, Jan. 26, 2008

(٢) إطار العمل الشامل. فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الغذاء العالمية، عام ٢٠٠٨.

(٣) تقرير أقل البلدان نموا، ٢٠٠٨، الأونكتاد، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.80.II. P 20، الصفحة ٩٠ من النص الانكليزي.

٢٦ - ومع إهمال العديد من حكومات البلدان النامية لقطاع الأمن الغذائي والقطاع الإنتاجي في اقتصاداتها لعدة عقود، أصبحت تلك الحكومات تفتقر الآن إلى القدرة المالية اللازمة لزيادة الإنفاق العام من أجل زيادة إنتاج الأغذية والإنتاج الزراعي. وزاد من تفاقم المشكلة أن المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدّم من أجل التنمية الزراعية في البلدان النامية انخفضت بدرجة كبيرة. وقد انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى القطاع بالأسعار الحقيقية بما يقرب من النصف بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٥. وهبط نصيب هذه المساعدة المقدمة إلى الزراعة من نحو ١٧ في المائة في أوائل الثمانينات إلى ٣ في المائة فقط في عام ٢٠٠٥^(٤). وقد أثرت أكبر الاستقطاعات على المنح المقدّمة من حكومات البلدان الغنية إلى الزراعة في بلدان فقيرة وعلى القروض المقدّمة من المؤسسات الإنمائية التي تسيطر عليها تلك الحكومات. وقد انخفض البحث والتطوير في مجال الزراعة بالنسبة لجميع المحاصيل في البلدان النامية، في حين لا يزال الاستقطاع من البحوث الزراعية مستمرا. وسعيا للتكيف مع التضخم والتغير في أسعار الصرف، خفضت البلدان المتقدمة النمو تلك المنح بمقدار النصف تقريبا في الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٦، وذلك من ٦ بلايين دولار إلى ٢,٨ بليون دولار سنويا. وكان لهذا كله تأثير سيء على بحوث المحاصيل والماشية، وكذلك على برامج الإرشاد الزراعي لمساعدة المزارعين في اتباع طرائق محسّنة للزراعة.

٢٧ - وأحد العوامل الهامة الأخرى هو تحرير التجارة. وتحرير التجارة الزراعية كان يهدف إلى مساعدة الأمم النامية على توليد حصائل التصدير، وزيادة حصتها في السوق بالنسبة لصغار مزارعيها وخفض سعر الأغذية بالنسبة للمستهلكين. ولقد أدت إزالة أو خفض عوائق الاستيراد والقيود الأخرى المفروضة على الواردات الزراعية إلى جعل البلدان النامية غير قادرة على إدارة تدفق الواردات الزراعية. فواردات المزارع الرخيصة والمدعومة من البلدان المتقدمة النمو جعلت زراعة الكفاف في العالم النامي غير تنافسية وغير مستدامة. وعلى هذا فإن البلدان النامية تحولت إلى استيراد مقادير كبيرة من الأغذية مما يهدد بشكل مباشر أمنها الغذائي واستدامتها الزراعية. وقد زاد اختلال الميزان التجاري الزراعي، وخاصة منذ منتصف التسعينيات بالنسبة لأقل البلدان نموا، بعد أن تبين لعدد كبير من المنتجين في تلك البلدان أن من الصعب في أعقاب تحرير التجارة التنافس في أسواقهم الخاصة بالنسبة للعديد من المواد الغذائية الرئيسية^(٥).

(٤) Lidia Cabral, Funding Agriculture: Not "How Much?" but "What For?", Overseas Development Institute, October, 2007.

(٥) تقرير أقل البلدان نموا، ٢٠٠٨، الأونكتاد، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.80.II.D.20، الصفحة ٦٥ من النص الانكليزي.

٢٨ - وتلحق إعانات الإنتاج وحماية الزراعة في البلدان المتقدمة النمو بإنتاج الأغذية وأمنها وصادراتها في البلدان النامية. ولا تؤدي الإعانات والحماية الزراعية فقط إلى تشجيع الإفراط في الإنتاج، الذي قد يسفر عن الزيادة في استخدام المياه والأسمدة والمبيدات في البلدان المتقدمة النمو، بل أيضا إلى عدم تشجيع التحديث المربح للزراعة في البلدان النامية وإلى الحدّ من مجاله. وينبغي أن يكون الأمن الغذائي نتيجة إنمائية رئيسية لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

٢٩ - وفي أعقاب أزمة الأغذية الحالية، يحتاج نموذج الأمن الغذائي إلى العودة إلى السياسات التي تؤكد الإنتاج الغذائي المحلي وتعمل على تنشيط القطاع الزراعي، وخاصة في البلدان النامية. وبخلاف الاستجابات الطارئة، بما في ذلك تقديم المساعدة في شكل معونة غذائية وإقامة شبكات السلامة الوطنية للفقراء والضعفاء، فمن الضروري أن تتخذ جميع البلدان خطوات من بينها:

(أ) زيادة التمويل المقدم للزراعة: تؤدي السياسات التي تساعد البلدان على تطوير قطاعها الزراعي، فعليا، إلى توفير الغذاء لعدد أكبر من الأشخاص وتقليل اعتماد البلدان النامية على واردات الأغذية في الأجل الطويل. كذلك فإن معالجة التنمية الزراعية في البلدان الفقيرة تتيح فرصة لتخفيف حدة الفقر، وبالنظر إلى أن الكثيرين من أفقر الفقراء لا يزالون يعتمدون على الزراعة للحصول على دخل ووظائف؛

(ب) زيادة الدعم المقدم إلى صغار المزارعين: تتطلب معالجة مشكلة الجوع تقديم الدعم إلى صغار المزارعين في البلدان النامية من أجل توفير الاحتياجات للسكان على نحو أفضل. والمزارعون الذين يعيشون على حد الكفاف يشكلون نسبة ٧٥ في المائة من فقراء العالم. ويجب أن تؤدي السياسات الإنمائية إلى تشجيع استهلاك، وإنتاج، المحاصيل المحلية التي تزرع في مزارع صغيرة مستدامة؛

(ج) ضمان حيز للسياسات بالنسبة للبلدان النامية لحماية زراعتها: يوجد قدر كبير من التوازن بين القطاعات الزراعية للبلدان المتقدمة النمو والبلدان المنخفضة الدخل يتطلب المعالجة. وفي ضوء الأزمة الحالية، هناك حاجة إلى إجراء مراجعات للعديد من اتفاقات التجارة الحرة المعقودة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. فالبلدان النامية التي وقّعت على اتفاقات للتجارة الحرة، أو تُجري مفاوضات بشأنها، بحاجة إلى ضمان أن توفر تلك الاتفاقات حيزا للسياسات يكون كافيا لحماية الأمن الغذائي وسبل العيش للمزارعين والتنمية الريفية. وهناك حاجة أيضا إلى بعض التدخلات من جانب الحكومة عن طريق حماية وتحسين فرص الحصول على الأرض، وتوفير البذور والأسمدة، ووضع برامج الائتمان

الزراعي، ومؤسسات التخزين والتسويق، فضلا عن المخزونات الوطنية من الأغذية، وجميعها لها أهمية أساسية لتخفيف حدة آثار التذبذبات في الإنتاج الغذائي الوطني التي يتعرض لها المنتجون والمستهلكون.

وفي الآونة الأخيرة، أسهمت أيضا الزيادة في أسعار الطاقة والمشاكل المتعلقة بتغير المناخ في ارتفاع أسعار الأغذية. وقد أدى هذان العاملان إلى حدوث زيادة سريعة في الطلب على أنواع الوقود الأحيائي. ويبدو إن تحويل الأراضي والموارد الأخرى نحو إنتاج الوقود الأحيائي كان له أثر على أسعار الأغذية. ولمعالجة هذا الوضع، يقترح ما يلي:

١' ينبغي أن تضمن سياسات تشجيع إنتاج الوقود الأحيائي أن يتحقق ذلك بأكثر الطرق كفاءة وأن يكون متسقا مع متطلبات الأمن الغذائي والاستدامة البيئية؛

٢' ينبغي أن تعمل البلدان على الاستفادة من أنواع الوقود الأحيائي المستخرجة من الجيل الثاني والتي يتم الحصول عليها من مخلفات النباتات وروث الحيوانات، والتي يمكن أن تجعل الانبعاثات المرتبطة بأنواع معينة من الوقود الأحيائي المستخدم حاليا عند الحد الأدنى.

ويحق لكل بلد ولجميع الأشخاص العيش بوقار، دون المعاناة من الجوع. ولا تعدو هذه أن تكون قلة من التوصيات التي يمكن أن تساعد في عكس اتجاه التيار لمواجهة أزمة الغذاء المتزايدة والمساعدة في ضمان سيادة الأمم النامية بالنسبة للغذاء. وهناك حاجة أيضا إلى دعم سياسات الزراعة والطاقة الحيوية الملائمة من الناحية البيئية والتي تضمن السيادة في مجال الأغذية والطاقة.

ثالثا - الأثر الاجتماعي والبيئي للعولمة

٣٠ - لأغراض هذا التقرير، وُضعت الأهداف الإنمائية للألفية معا في أربع مجموعات هي: الفقر والجوع والتعليم (الهدفان ١ و ٢)؛ والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (الهدف ٣)؛ والصحة (الأهداف ٤ و ٥ و ٦)؛ والاستدامة البيئية (الهدف ٧). وتركز كل مجموعة على بعض الآثار المترتبة على العولمة، دون أن تكون حصرية بأي حال من الأحوال.

ألف - أثر العولمة على القضاء على الفقر، والجوع، والتعليم (الهدفان ١ و ٢)

٣١ - سجل الاقتصاد العالمي نموا قويا خلال نصف العقد الأخير. وبينما كان لذلك دور حاسم في انتشار الملايين من حالة الفقر، فإن الأثر كان غير متكافئ. وعلاوة على ذلك،

نجم عن النمو السريع آثار متنوعة. فالنمو الاقتصادي السريع لأقل البلدان نمواً، على سبيل المثال، لم يؤد إلى الحد من الفقر بشكل ملموس. بل وُزعت عوائده بشكل غير متكافئ، مما أدى إلى تفاقم عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. ويتطلب الحد من الفقر بشكل ملموس الجمع بين زيادة النمو وزيادة توزيع عوائده بشكل أكثر مراعاة لمصالح الفقراء.

٣٢ - وتؤثر العولمة على الفقر بطرائق شتى أحدها من خلال أثرها الصافي على فرص العمل لأن سلاسل إمدادات عالمية جديدة تنشأ وتبقى مع مرور الوقت. وبالإضافة إلى كون العمالة والعمل اللائق هدفين هامين في حد ذاتهما فإنهما عاملان رئيسيان في القضاء على الفقر. وتتجلى ثلاثة جوانب في العلاقة القائمة بين العولمة والعمالة، فإتاحة فرص العمل المنتجة بشكل غير كافٍ أصبح حالياً ظاهرة عالمية. وعلاوة على ذلك، تنجم حالياً عن القوى العالمية، من قبيل التجارة وتدفقات رؤوس الأموال واليد العاملة عبر الحدود، آثار مهمة على العمالة في فرادى البلدان. وأخيراً، فإن الالتزامات الدولية وكذلك القواعد والسياسات الموضوعية خارج الحدود الجغرافية لبلد ما - خاصة سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية فضلاً عن السياسات المتعلقة بالاستثمار والمساعدة الخارجيين - تكتسي الآن أهمية تكاد تعادل أهمية السياسات الوطنية لتوسيع فرص العمل المنتجة في البلدان النامية، حيث يعيش الآن وسيعيش في المستقبل معظم عمال العالم.

٣٣ - ويعيش ٧٣ في المائة من عمال العالم، البالغ عددهم ٣,١ بليون عامل، في البلدان النامية بينما لا يعيش منهم سوى ١٤ في المائة في البلدان المتقدمة فيما يعيش العدد المتبقي في بلدان وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة والبلدان الغنية بالنفط وغيرها من البلدان المرتفعة الدخل. وسينضم في المستقبل القريب حوالي ٤٦ مليون عامل جديد كل عام إلى القوى العاملة في العالم، معظمهم في البلدان النامية^(٦). وبينما تتركز قوة العمل للعالم في البلدان النامية، فإن رؤوس أمواله وتكنولوجياته ومهاراته تتركز في البلدان الصناعية المتقدمة. وتعكس حالة العمالة العالمية هذا التفاوت الضخم في توزيع الموارد الإنتاجية في العالم. ويعاني ملايين العاملين في العالم النامي معاناة خطيرة من حالة العمالة المنقوصة وينخرطون في أنشطة للبقاء على قيد الحياة تتميز بإنتاجية جد منخفضة. وحتى في بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا ورابطة الدول المستقلة التي تعد بلدانا صناعية ومتقدمة النمو، توجد أعداد كبيرة من العاطلين أو العاملين بشكل غير منتظم وكذلك العمال الذين نُبتت عزيمتهم فلم يعودوا يبحثون عن وظائف يصعب الحصول عليها.

Ajit K. Ghose; Nomaan Majid and Christoph Ernst, "The Global employment Challenge; ILO, 30 (٦) April 2008.

٣٤ - وفي البلدان النامية، لا تتجلى مشكلة العمالة في ارتفاع معدل البطالة، ولكن في ارتفاع حالات العمالة المنقوصة التي تستتر في غمار الاستخدام لحساب النفس أو العمالة بأجر غير منتظم خارج القطاع المنظم. والفقر متأصل في هذا النوع من حالات العمالة، مع وجود فقراء خارج القطاع المنظم وبين أصحاب المهن الحرة وفي العمل غير المنتظم. وفي هذا السياق، غالباً ما يؤدي تحسين حالة العمالة إلى الحد من الفقر ويحدث ذلك عموماً بطريقتين مختلفتين. أولاً، عندما تنمو عمالة القطاع المنظم بأسرع من القوة العاملة، ينتقل بعض أصحاب المهن الحرة والعاملين غير المنتظمين إلى وظائف أكثر تفرغاً وإنتاجية. ثانياً، عندما تنجح السياسات الحكومية في توجيه الاستثمار إلى القطاع غير المنظم، تنخفض العمالة المنقوصة لبعض أصحاب المهن الحرة والعمال غير المنتظمين مع زيادة إنتاجيتهم ودخلهم.

٣٥ - ويستوجب التغلب على تحديات العمالة التي يواجهها العالم النامي خفض التفاوت القائم حالياً في توزيع الموارد الإنتاجية فيما بين البلدان وتهيئة بيئة مواتية لنمو اقتصادي مستدام يوفر فرص العمل. وعلى البلدان أن تعيد توجيه استراتيجيات نموها وسياساتها المتعلقة بالعمل لمتابعة أهداف عمالة صريحة بغية تحقيق الحد من الفقر. وفي البلدان النامية، يجب أن توجه قواعد سوق العمل ومؤسساته نحو إنشاء وظائف تتطلب استخداماً كثيفاً للعمالة. وينبغي في الوقت نفسه السعي وراء نمو العمالة في القطاع المنظم وتوسيع الحماية الاجتماعية الأساسية لتشمل عمال القطاع غير المنظم لاستحداث فرص عمل لائقة من شأنها أن تنتشل الناس من حالة الفقر. وعلى السياسات الوطنية في البلدان المتقدمة أن تركز على مساعدة من فقدوا وظائفهم الصناعية لصالح وظائف خدمية جديدة ومع تعديل نظم الحماية الاجتماعية لمواجهة التحديات التي يواجهها العمال في أسواق العمل التي أصبحت أكثر مرونة مع العولمة وإجراءات التحرير.

٣٦ - ويمثل تعميم التعليم الابتدائي وإكمال التعليم الأساسي أيضاً الخطوتين الأوليين نحو نظام للتعليم مدى الحياة لكل المواطنين، وهو أمر يصح بالنسبة لأفقر البلدان كما يصح بالنسبة لأغناها. وفي اقتصاد عالمي متكامل ويتميز بمستوى عالٍ من التنافسية على الصعيد العالمي، لم يعد بإمكان أي بلد أن يعتبر الدراسة الابتدائية مستوى نهائياً لتعليم قوته العاملة.

٣٧ - وقد زادت أهمية المعرفة كمحرك رئيسي للنمو بفعل العولمة، إلى جانب زيادة الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واتساع استخدامها. ولا تزال معظم البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية تكافح لتخطي العوائق الناجمة عن قصور الاستجابات للمشاكل المزمنة التي تواجهها نظمها التعليمية. وهناك حاجة إلى وضع نظام تعليمي كلي قائم على نهج شامل لتخصيص الموارد. ومن ثم يعد دور الحكومات حاسماً في إنشاء

مؤسسات مناسبة قادرة على توفير تعليم ثانوي وعال يتسم بالجودة، بما في ذلك وضع رؤية واضحة من أجل إنشاء نظام للتعليم العالي في المدى الطويل يتميز بالشمول والتنوع وتحديد المسار.

باء - أثر العولمة على المساواة بين الجنسين (الهدف ٣)

٣٨ - إن العلاقة بين العولمة والمساواة بين الجنسين علاقة معقدة. ولا تزال هناك اختلافات وتفاوتات ملموسة بين المرأة والرجل فيما يتعلق بالمشاركة الاقتصادية وعوائدها على القوى العاملة. وقد شجعت العولمة على المزيد من التحرير من القوانين والنظم. وفي كثير من الأحيان، واصلت الحكومات عملية التحرير هذه دون اتخاذ تدابير لضمان الحماية الاجتماعية للأشخاص الذين من الأرجح أن يتأثروا سلبا. وزاد ذلك من المخاطر التي تواجهها عدة فئات اجتماعية، بمن فيها النساء. ومن الضروري رصد وموازنة اختلاف آثار العولمة باختلاف نوع الجنس بحيث يتأتى تحقيق المساواة بين الجنسين.

٣٩ - وقد يكون من أهم آثار العولمة على المساواة بين الجنسين أثرها على عمالة المرأة. فقد زاد التصنيع من فرص العمالة للمرأة، مما زاد عدد النساء اللاتي يشغلن وظائف لائقة، مثلا في شرق آسيا. وتوحي الدراسات التجريبية بوجود صلة مباشرة بين زيادة الصادرات وعمالة الإناث في الصناعات التحويلية التي تتطلب يدا عاملة كثيفة، حيث تميل نسبة العاملات إلى الزيادة نسبيا. فعلى سبيل المثال، كانت زيادة الصادرات مرتبطة بزيادة عمالة المرأة في بلدان من مثل موريشيوس وتونس وسري لانكا وبنغلاديش وماليزيا و"نمور شرق آسيا"^(٧). وفي كثير من هذه الاقتصادات الموجهة نحو التصدير، تُعزل العاملات في وظائف قطاع الصناعة التحويلية المنخفضة المهارات والدخل. ولكن الفوارق بين الجنسين في الأجور لا تزال قائمة. فعلى سبيل المثال، زادت عمالة النساء وأجورهن مع التصنيع، وإن كان هذا يحدث أساسا في الصناعات الموجهة نحو التصدير من قبيل الملابس وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات^(٨). وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تمثل نسبة عمالة الإناث إلى السكان ثاني أعلى نسبة في العالم بعد شرق آسيا فقط ولكن لأسباب أخرى. وشهدت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقلصا أيضا في الفجوة القائمة بين الجنسين وزيادة في مشاركة المرأة في قوة العمل.

(٧) Stephanie Seguino, "Accounting for Gender in Asian Economic Growth", *Feminist Economics* 6(3): 27-58.

(٨) Stephanie Seguino, "Accounting for Gender in Asian Economic Growth", *Feminist Economics* 6(3): 27-58.

Ibid., and Stephanie Seguino, "Gender Inequality and Economic Growth: A Cross-country Analysis" *World Development* 28(7): 1211-30.

٤٠ - وبالمثل فإن نمو قطاع الخدمات واستعانة البلدان المتقدمة بمصادر خارجية من البلدان النامية للوظائف المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أتاح فرص عمل للمرأة. وتتركز النساء في هذه الصناعات في الوظائف المنخفضة المهارات مثل طباعة البيانات أو عاملات الهاتف، بدلا من المراكز الإدارية أو وظائف المهارات^(٩). غير أن ندرة بيانات الأجور المفصلة حسب نوع الجنس تجعل من المتعذر إجراء تقييم كامل لفجوات الأجور بين الجنسين.

٤١ - ويعد التعليم، ولا سيما التعليم الابتدائي، محركا قويا لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية. ويرتبط تعميم الحصول على التعليم الأساسي بانخفاض مستوى الفقر وعدم المساواة والنمو الاقتصادي. ولزيادة حصول البنات على التعليم وبقائهن في المدرسة آثار إيجابية قوية على صحة الرضع، والأطفال والأمهات، ومعدلات التحصين، وتغذية الأسرة، والتحصيل العلمي للأجيال اللاحقة. ومن الضروري الاستثمار في تعليم الفتاة والمرأة، وتشجيعها في مجالات العلوم والهندسة، واستحداث مؤسسات تُعنى بالمرأة كخطوات هامة لتغيير مواقف المجتمع من المرأة.

٤٢ - ويمكن أن تشكل الإحصائيات المفصلة حسب نوع الجنس وغيرها من الإحصائيات التي تعكس الظروف المختلفة التي تعيشها المرأة والرجل أساسا لإجراء تحليل سليم لأثر العولمة على الفوارق بين الجنسين، وتساعد على رصد التغيرات في وضع المرأة والرجل في المجتمعات على كل من الصعيد العالمي والوطني والمجتمعي وشم على صعيد الأسرة والفرد. والإحصائيات المراعية للفوارق بين الجنسين أدوات حيوية لإدماج المنظورات الجنسانية بشكل فعال في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية ولطرح الأدلة بشأن العوامل الاقتصادية والاجتماعية - الثقافية والسياسية المختلفة التي تشكل حياة المرأة والرجل. ونظرا لانعدام هذه البيانات، يتعذر تحليل أثر العولمة على المرأة.

٤٣ - وهناك حاجة إلى تطوير وتوسيع استخدام البيانات المفصلة حسب نوع الجنس والمؤشرات المراعية للفوارق بين الجنسين في أطر الرصد الوطنية والدولية لقياس أثر العولمة على المساواة بين الجنسين وتقييمه وتتبعه بدقة من أجل وضع استراتيجيات إنمائية وميزانيات وطنية تستجيب بشكل ملائم للاحتياجات المتصلة بالمساواة الجنسانية ولتتبع مدى فعالية الاستثمارات في تقليل عدم المساواة بين الجنسين.

(٩) Women 2000 and beyond: gender equality and empowerment of women through Division for the Advancement of Women of the United Nations Department of Economic and Social Affairs, September 2008.

جيم - أثر العولمة على الصحة (الأهداف ٤ و ٥ و ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية)

٤٤ - تتسم انعكاسات العولمة على الصحة باتساع النطاق والتعقيد. فقد أسهم تزايد حركة البشر والسلع المرتبط بالعولمة في انتشار الأمراض المعدية مع ما يقترن بذلك من مخاطر إضافية تحدق بالأمن البشري. وقد شهدنا على مر التاريخ تهديدات صحية تجتاح قارة إثر قارة متجاوزة في ذلك الحدود الوطنية. وفي القرن الحادي والعشرين، يمكن لأمراض مثل الإيدز والسل أن تنتشر عبر حدود البلدان بسرعة أكبر عما مضى وأن تؤثر على المجتمعات في طول العالم وعرضه. كما تسهم الهجرة الدولية والتجارة والأزمات الاجتماعية والاقتصادية في غياب الأمن الصحي وانتشار الأمراض عبر الحدود. وينظر كذلك إلى العولمة على أنها عامل رئيسي يسهم في تغيير أساليب الحياة وفي تفشي أمراض غير معدية مثل أمراض القلب والأوعية الدموية، والسرطان، وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة، وداء السكري. كما أن المشاكل الصحية المرتبطة بتدخين التبغ، واتباع أساليب غذائية غير صحية، وعدم ممارسة نشاط بدني، وتناول الكحول على نحو مضر، وصلت إلى مستويات مقلقة في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل التي تتبدل فيها الاتجاهات تبداً سريعاً في سياق يطرد فيه التحول الحضري وتتحكم فيه عوامل اجتماعية واقتصادية. وفي عام ٢٠٠٥، تسببت الأمراض غير المعدية في ٦٠ في المائة من الوفيات على الصعيد العالمي، حيث وقعت ٨٠ في المائة من هذه الوفيات في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل. وتشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أن أعلى الزيادات في معدلات الوفاة من الأمراض غير المعدية ستسجل خلال السنوات العشر المقبلة في أفريقيا (٢٧ في المائة)، تلوها منطقة شرقي البحر المتوسط (٢٥ في المائة). وعلاوة على ذلك، فإن العوامل المرتبطة بإنتاج الأغذية وتوزيعها قد أدت مؤخراً إلى أزمة أمن غذائي كبرى تشكل تهديداً ملموساً لاستقرار الاقتصاد والسياسي في البلدان المنخفضة الدخل، وخاصة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

٤٥ - ويتمثل أثر سلبي آخر للعولمة في هجرة العاملين الصحيين من البلدان النامية، في كل مجالات الرعاية الصحية الأولية، وفي مقدمتهم الممرضات والقابلات العاملات على خط المواجهة بحكم ما يقدمنه من خدمات صحية إلى الأمهات والرضع والأطفال. وكان ضمان الإشراف المتخصص للقابلات المحترفات على جميع حالات الولادة، مقترناً مع الإحالة الفعالة إلى المرافق المعنية في حالة حدوث مضاعفات، أمراً أساسياً في معظم البلدان التي نجحت في خفض معدلات وفيات واعتلال الأمهات والرضع. ولكن في كثير من البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى لا يتوافر إلا أقل من ٢٥ في المائة من الموارد البشرية اللازمة لتوفير الرعاية أثناء الولادة.

٤٦ - وربما يكون خفض التعريفات الجمركية قد قلل من أسعار المعدات والمنتجات الطبية غير أن تزايد الحماية المكفولة لبراءات الاختراع كان له تأثير معاكس. ويتواصل التقدم المحرز فيما يتعلق بزيادة توافر مجموعة قليلة من الأدوية الأساسية بأسعار مخفضة للمناطق النامية، نتيجة جهود الحكومات والمالحين ومؤسسات القطاع الخاص وغيرها. ومنذ عام ٢٠٠١، يساند الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، الصادر عن منظمة التجارة العالمية، حق البلدان في صون الصحة العامة وتعزيز فرص حصول الجميع على الأدوية. وفي عام ٢٠٠٣ صدر قرار عن منظمة التجارة العالمية لتخفيف القيود المفروضة على استيراد أفقر البلدان أدوية لا تحمل اسما تجاريا لعلاج أمراض آخذة في الانتشار بشكل سريع مثل الإيدز والملاريا والسل المقاوم للأدوية.

٤٧ - كما يسهم التعاون العالمي في التعجيل باتخاذ التدابير التي تتيح مكافحة الأخطار الصحية العالمية. وشهد العقد الماضي، حدث تسارع كبير في زيادة فرص الانتفاع بخدمات الوقاية والعلاج لمواجهة بعض الأخطار الكبرى التي تهدد الصحة العامة، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل، والملاريا، وتحصين الأطفال. ولكن ما زال يتعين عمل المزيد والمضي إلى مدى أبعد. غير أن الحصول على العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة لا يعني الحصول على الأدوية الأساسية بصورة أعم. وقد زاد عدد الأشخاص الذين يتلقون العلاج المضاد للفيروسات العكوسة من أقل قليلا من مليون شخص في عام ٢٠٠٥ إلى ثلاثة ملايين شخص في نهاية عام ٢٠٠٧، من بين ٦,٥ مليون شخص يحتاجون إلى تلقي هذا العلاج. وبالرغم من أن أسعار أصناف الأدوية التي لا تحمل اسما تجاريا قد انخفضت انخفاضاً شديداً، فإن تكلفة هذه الأدوية ما زالت مرتفعة. وعلاوة على ذلك، لا تزال عقبات كثيرة تعترض علاج أمراض معدية خطيرة أخرى. ومن ذلك مثلاً أن توفير الأدوية للأشد احتياجاً - في ظل أوضاع تتسم بضعف النظم الصحية وبمحدودية القدرة على التوزيع - ما برحت مهمة صعبة. ومن الأمثلة على ذلك أن العلاج الجيد والفعال للسل المقاوم لأدوية متعددة لا يتيسر إلا لنسبة صغيرة من بين قرابة نصف مليون شخص يصابون كل عام بهذا المرض، وهذا أمر يمثل خطراً يهدد الصحة العامة العالمية. ويوضح ذلك ضرورة عمل المزيد لمواصلة التوسع في اتباع الممارسات الجيدة التي تحول دون ظهور السل المقاوم للأدوية.

٤٨ - وفي الوقت الحاضر تتمثل أماننا التحديات الرئيسية التالية التي تتطلب حلولاً عملية. أولاً - يتعين على جميع شركاء التنمية أن يساعدوا على تعزيز ومساندة السياسات والخطط الصحية الوطنية بوصفها الأساس الذي يستند إليه في تقديم المساعدة والتمويل، مع تجنب استحداث خطط أو مشروعات جديدة لا تتسق مع الخطط والأولويات الصحية الوطنية.

وبغير نظم صحية أكفأ وأعدل لن يكون بمقدور البلدان أن تنفذ بطريقة فعالة برامج الوقاية من الأمراض وعلاجها ومكافحتها، وهي برامج مطلوبة لتحقيق الأهداف الصحية المحددة التي تتمثل في خفض وفيات الأطفال والأمهات والحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل، والملاريا. فالنظم الصحية غير المنصفة لا تلبى احتياجات الفقراء.

٤٩ - ويتمثل التحدي الثاني في ضمان الأولوية الواجبة للصحة ضمن السياسات الإنمائية والاقتصادية العامة. وعلى راسمي السياسات أن يتطلعوا إلى ما وراء قطاع الصحة ويعالجوا المحددات العامة لاعتلال الصحة - وهي تدني مستويات التعليم، والفقير، والعلاقات غير المتكافئة بين الجنسين، والسلوكيات الجسيمة الخطورة مثل إدمان المخدرات وتعاطي المخدرات عن طريق الحقن الوريدي إضافة إلى البغاء وتعدد الشركاء، والبيئة غير الصحية - إلى جانب الارتقاء بمكانة الصحة في العمليات الوطنية للحد من الفقر فضلاً عن الإصلاح الحكومي.

٥٠ - ويتمثل التحدي الثالث في مواصلة وضع الاستراتيجيات الصحية التي تستجيب للاحتياجات المتنوعة والمتطورة للبلدان وتعزز في الوقت نفسه النظم الصحية المستدامة القائمة على توفير الرعاية الأولية. ويتسم تصميم وتنفيذ تدخلات فعالة من حيث التكلفة بأهمية كبرى للحد من الأمراض التي أصبحت تشكل أعباء فادحة في الحاضر أو التي ستشكل مثل هذه الأعباء في المستقبل، بل للقضاء على هذه الأمراض إن أمكن.

٥١ - ويتمثل التحدي الرابع في تعبئة مزيد من الموارد لقطاع الصحة في البلدان الفقيرة. وقد زادت الاعتمادات المخصصة لقطاع الصحة بقدر أكبر من الاعتمادات المخصصة لأي غرض آخر، وتجري تعبئة الموارد على نطاق واسع عن طريق مانحين من القطاع الخاص. غير أن البلدان المنخفضة الدخل لا طاقة لها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كما أن المعونة لا تكفي لسد الفجوة القائمة.

٥٢ - ويتمثل التحدي الخامس في تحسين نوعية البيانات الصحية. ويعد رصد التقدم الذي تحرزه البلدان صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية مسؤولية رئيسية للحكومات، أما الرصد على المستوى العالمي فهو في مقدمة المهام التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في الوقت الحاضر. ويعتبر هذا الرصد حاسماً لتوفير راسمي السياسات على الصعيدين العالمي والوطني. وثمة فرص واسعة النطاق لتحسين الأسلوب المعتاد لجمع المعلومات الصحية واستخدامها لحل المشاكل وتحسين الصحة على المستوى المحلي، ولزيادة القدرة العالمية على مواجهة انتشار الأمراض، والتخطيط للارتقاء بالصحة على المستوى العالمي.

٥٣ - وقد ساعدت الأهداف الإنمائية للألفية على تركيز الاهتمام الدولي على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا وتحصين الأطفال، وعلى تعبئة الموارد التي تمس الحاجة إليها في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية يسلم بوجود أمراض رئيسية أخرى تؤثر على بليون نسمة على الأقل. وتشمل هذه الأمراض قرحة بورولي، وداء الفيل (داء الخيطيات الليمفاوية)، والطفيليات المعوية، ومرض دودة غينيا (داء الحيات)، والجزام، وداء الليشمانيات، ومرض النوم (داء المثقيبات الأفريقية التي تصيب الإنسان)، والعمى النهري (داء كلابية الذنب)، ورمم التراخوما المسبب للعمى، وغيرها. وتعرف هذه الأمراض في الوقت الحاضر باسم الأمراض الاستوائية المهملة سواء بسبب قلة الاهتمام الدولي المولى لها أو بسبب نقص الموارد المخصصة من أجلها. وتتفشى هذه الأمراض في البيئات الفقيرة الموارد وتميل إلى الانتشار في صفوف الجماعات الفقيرة والمهمشة. وأكثر الفئات تعرضا للخطر هي التي تعيش في المناطق النائية، أو مناطق التزاع، أو الأحياء العشوائية في المدن - حيث لا تتوافر فرص تُذكر للحصول على الخدمات الصحية والمياه النقية والخدمات الأخرى أو تنعدم هذه الفرص أساسا. وتنطوي العزل وحالات الإعاقة التي تسبب فيها الأمراض الاستوائية المهملة على آثار اجتماعية واقتصادية هائلة. ومن حسن الحظ أن كثيرا من هذه الأمراض يمكن مكافحتها باستخدام تكنولوجيات منخفضة التكلفة، وهذه التكنولوجيات آمنة وسريعة المفعول ويسهل تطبيقها في البيئات الفقيرة الموارد. وبوسع استراتيجيات المكافحة - إن هي طبقت على نطاق واسع - أن توقف انتقال الأمراض - مما يساعد على الحد من خطر انتشار العدوى لفترة محدودة. وهذه التدخلات التي تشمل السكان كافة (مثل توزيع الأدوية على نطاق جماهيري ومكافحة ناقلات الأمراض) لا تميز بين الفقير وغير الفقير، بل وتحد من خطورة التعرض لمزيد من التهميش للفئات المستعبدة. وينبغي للجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أن تشمل كذلك المكافحة المكثفة للأمراض الاستوائية المهملة. وبمقدور هذا النهج أن يسهم بشكل مباشر في الحد من الأعباء المتعلقة بالأمراض المعدية وكما يسهم بشكل غير مباشر في الجهود الرامية إلى الحد من الفقر والجوع.

دال - أثر العولمة على التنمية المستدامة (الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية)

٥٤ - وقد أفرزت العولمة عوامل قوية تعمل لصالح التنمية المستدامة وضدها في آن واحد استنادا إلى تحقيق التوازن المتكامل بين جوانب النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. وقد أصبحت تكنولوجيا الإنتاج الأنظف واستراتيجيات الإدارة الإيكولوجية الفعالة متاحة أكثر من خلال الأسواق المفتوحة والتجارة والاستثمار. كما تستخدم شبكة الإنترنت

وغيرها من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تبادل المعلومات بشأن بيئتنا العالمية المعقدة مما يتيح للعلماء زيادة فهمهم للبيئة وتوفير أساس علمي سليم لصانعي القرار عند تحديد الإجراءات الجماعية.

٥٥ - في الوقت ذاته فكثيرا ما كان تسارع عملية التصنيع والاندماج في الاقتصاد العالمي يتمان على حساب نضوب الموارد وتدهور البيئة. وقد أدت أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدام وتزايد الطلب إلى فرض ضغوط كبيرة على قاعدة الموارد الطبيعية بما فيها المناخ والنظم الإيكولوجية. ومن شأن هذه الضغوط أن تؤثر بدورها على عملية العولمة. وطبقا لاستعراض ستيرن^(١٠) فمع ارتفاع الاحترار العالمي ٥ درجات مئوية أصبحت النماذج الحالية التي تحدد مخاطر تغير المناخ المفاجئ على نطاق واسع تقدر وقوع خسائر تتراوح بين ٥ إلى ١٠ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي وأن البلدان الفقيرة سوف تتكبد تكاليف تزيد على نسبة ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

٥٦ - ويتسبب التوسع السريع في التجارة العالمية بالموارد الطبيعية كالأخشاب والمعادن والمواد الأولية الأخرى في تعريض النظم الإيكولوجية في بعض الأماكن التي تتمتع بأكبر تنوع بيولوجي لمخاطر متزايدة. وطبقا لتقييم النظام الإيكولوجي للألفية لعام ٢٠٠٥ فإن نسبة ٦٠ في المائة من النظام الإيكولوجي تستخدم حاليا بطريقة غير مستدامة. فالسكان الذين يعتمدون على استخراج الموارد الطبيعية أو على النظم الطبيعية والخدمات الإيكولوجية قد يفقدون سبل كسب عيشهم ويحتاجون للمساعدة من أجل التحول إلى أنشطة بديلة. ومع ذلك فالآثار المترتبة تتجاوز أولئك الذين يعتمدون مباشرة على الموارد الطبيعية كسبيل من سبل المعيشة، باعتبار أن الشرائح الأعم من السكان تعتمد أيضا على الخدمات التي يكفلها النظام الإيكولوجي.

٥٧ - ومن شأن الاستثمار المباشر المحلي والأجنبي غير المنظم في مجالي الحراجة والزراعة أن يؤدي إلى اجتثاث الغابات واتباع ممارسات حصاد غير مستدامة، ويمكن لنسبة المساحة المغطاة بالغابات وهي أول مؤشر لقياس التقدم المحرز بشأن الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية أن تصلح مؤشرا جيدا لصحة البيئة. لأن الغابات تسهم بدرجة كبيرة في المساحات الزراعية وتوفر بعض الغذاء بطريقة مباشرة. كما توفر الغابات حماية لمستجمعات المياه وتحول دون تآكل التربة مما يكفل سلامة الأراضي الزراعية. وبالإضافة إلى ذلك توفر الغابات

(١٠) استعراض ستيرن: اقتصاديات تغير المناخ: الموجز التنفيذي متاح على الموقع: <http://www.sternreview.org.uk>.

خدمات إيكولوجية لا حصر لها. وبالتالي فمن شأن إزالة الغابات بطريقة متسارعة أن يعوق الإنتاجية الزراعية.

٥٨ - وليس في مقدور الأسواق معرفة القيمة الكاملة للنظم الإيكولوجية الطبيعية ولا توجد آليات مؤسسية فعالة بدرجة كافية للتوفيق بين حافز الربح وبين الخدمات التي لا تعوض وتوفرها الغابات حاليا ولا سيما في البلدان النامية. وبمثل إخضاع الخدمات البيئية لأغراض التجارة كما يحدث مثلا في حماية مستجمعات المياه وحفظ التنوع البيولوجي والتخفيف من آثار تغير المناخ، سوقا ناشئة تعمل لتطويع الطلب العالمي المتزايد لتحسين إدارة البيئة. ويحتاج الأمر إلى تكنولوجيات أكثر يسرا من حيث الإتاحة والتكاليف لاتباع نظم إنتاج زراعي تساعد على تأسيس وتعزيز مجموعة من الخدمات الإيكولوجية في البلدان النامية.

٥٩ - ويتعين تشجيع السياسات والتدابير الرامية إلى حشد قوى العولمة من أجل تعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدام التي تشمل:

(أ) دعم الالتزامات المتعلقة بنقل التكنولوجيا في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وتوفير شروط أكثر مواتاة لنقل التكنولوجيا في إطار الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف لمساعدة البلدان النامية على اتباع طرائق الإنتاج المستدام؛

(ب) زيادة المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف وإقامة شراكات جديدة بين القطاعين العام والخاص بغية بناء قدرات البلدان النامية لتمويل ومواصلة استخدام النظم التجارية الإيكولوجية والتكنولوجيات والخدمات البيئية؛

(ج) إعادة هيكلة نظام ضريبي صديق للبيئة والإلغاء التدريجي لأوجه الدعم الضارة لكي تنعكس آثارها البيئية.

٦٠ - وفيما يتحول العالم في أغلبه إلى الطابع الحضري، سوف تصبح إدارة التحضر هي العامل الأهم في التنمية المستدامة. وبينما يعيش نصف سكان العالم حاليا في مناطق حضرية فإن المدن تستهلك بالفعل نسبة ٧٥ في المائة من استهلاك الطاقة وتسبب ٨٠ في المائة من جميع أنواع النفايات بما في ذلك انبعاثات غازات الدفيئة. وتؤدي العولمة أيضا إلى تعزيز التحضر لأنها تستخدم المدن كمراكز للتجارة والاستثمار. ويساهم التحضر بدوره في تغيير طريقة وكثافة استخدام السكان للأراضي والمياه والطاقة والموارد الطبيعية الأخرى مما يجعل تحقيق الهدف ١٠ (الحصول على المياه) أكثر صعوبة في الوقت الذي يوفر فيه التحضر الفرص أيضا لاتخاذ تدابير لتوفير أنماط معينة من استخدام الطاقة كما هو الحال في النقل الجماعي.

٦١ - وسوف يتوقف تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بشكل متزايد على استجابة السياسات للنتائج المترتبة على سرعة التحضر والعمولة. ففي ظل أطر السياسات السائدة التي تقصر التسليم بوجود الفقر في الحواضر وعشوائيات المدن، فإن الأوضاع المعيشية في تلك العشوائيات سوف تقلل من فعالية أهم النهج والتدخلات القطاعية للحد من الفقر والجوع وسوء التغذية وفي مجالات الصحة والتعليم وتمكين المرأة. وتتطلب الخصائص المكانية والمادية للفقر في الحواضر والأحياء العشوائية تطبيق نهج شاملة اتبعها عدد قليل فقط من البلدان. ويحتاج تحضّر الفقر وتكوين الأحياء العشوائية إلى نهج تعالج القضايا القطاعية للفقر والصحة والتعليم وتمكين ضمن إطار شامل للتخطيط الحضري.

٦٢ - وتؤدي الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة دوراً مهماً في تحقيق التنمية المتكاملة التي تجمع بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقام أكثر من ٧٠ بلداً بوضع استراتيجيات وطنية هي الآن قيد التنفيذ للتنمية المستدامة. وقد قُصد من الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، بوصفها عملية تفاعلية للتخطيط والمشاركة والتفعيل، إضفاء الطابع المؤسسي على عمليات التشاور والتفاوض والوساطة وبناء توافق الآراء بشأن القضايا ذات الأولوية التي ربما تختلف بشأنها المصالح في إدارة التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الاستدامة.

٦٣ - يتعين إيلاء اهتمام أكثر جدية لاستخدام مبادرات الشراكة الطوعية ومبادرات أصحاب المصلحة المتعددين للارتقاء بتنفيذ الأهداف والالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أصبح تعزيز وإدماج النهج القائم على الشراكة لتحقيق التنمية أكثر إلحاحاً في ضوء التحديات الناجمة عن عالم يزداد تكافلاً مما جعل الشراكات مفيدة في اتخاذ الإجراءات وتعبئة الموارد والخبرات الفنية الإضافية التي ما كانت تستطيع الحكومات أو منظمات المجتمع المدني أو أطراف القطاع الخاص. ويمكن أن يوفر الاستخدام الفعال للشراكات لكل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة وحدها أن تجمعها بكفاءة وفعالية نهجاً يتسم بتوسيع الشراكة والملكية والقيادة والتضامن والمساءلة المتبادلة في تصميم وتنفيذ وتقييم المبادرات الإنمائية الملائمة وأطر التعاون الدولي.

رابعاً - الاستنتاجات

٦٤ - تترتب على القوى العالمية كالتجارة وتدفقات رأس المال والعمالة العابرة للحدود آثار مهمة بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك يجب جعل التنمية محورياً لدى النظر في كيفية إدارة العمولة بدلاً من النظر إليها كنتاج فرعي للعمولة.

٦٥ - ونظرا لحالات الترابط والتكافل في توجيه العولمة بما لذلك من أثر تراكمي على النمو والتنمية، يجب تحقيق المزيد من الاتساق فيما بين سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة والمعونة والسياسات المالية والبيئية وتلك المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في جميع البلدان، حتى تدعم جميعها الهدف المشترك لجعل العولمة تعمل لمصلحة الجميع. وثمة حاجة لبذل المزيد من الجهود على الصعيد الدولي لوضع نظم منصفة وعادلة في مجالات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والمعارف. كما يتعين إصلاح المؤسسات المتعددة الأطراف والحوكمة العالمية ويلزم لعمليات اتخاذ القرار في المؤسسات الدولية أن تكفل مشاركة أوسع من جانب البلدان النامية حتى يمكن التعبير عن احتياجاتها ومعالجتها على المستوى الدولي في إدارة العولمة بطريقة منصفة.

٦٦ - إن أثر العولمة على الصعيد القطري يتحدد بمجموعة من العوامل المختلفة التي تشمل مدى انفتاح الاقتصاد وأوجه القوة المؤسسية في البلدان المختلفة، ومستوى التنمية البشرية فيها وقدرتها على إدارة التقلبات باتباع سياسات ملائمة في مجال الاقتصاد الكلي تكفل مواجهة التقلبات الدورية فضلا عن قدرتها على تحقيق النجاح في التصنيع الديناميكي وقطاع الخدمات. ويجب تعبئة الموارد وتعزيز المؤسسات المحلية لضمان أن تؤدي استراتيجية إنمائية إلى تحقيق الأهداف والأولويات الوارد ذكرها في البرامج الإنمائية الوطنية وتمكين استجابات كل من البلدان المعنية للاتجاهات والآثار العالمية. كما يتعين منح أولوية عليا لشبكات السلامة ونظم الحماية الاجتماعية التي تحمي أصول الفقراء أثناء الأزمات. وينبغي تحسين الإحصاءات، بما في ذلك تصنيف البيانات حسب نوع الجنس والمؤشرات التي تراعي الفوارق بين الجنسين من أجل توفير الأساس للتحليل السليم لآثار العولمة على التنمية. ويجب تعزيز القدرة على الرصد والتقييم لضمان توجيه السياسات إلى الأهداف المطلوبة.

٦٧ - والخلاصة أن العولمة أفرزت مجموعة كبيرة من الفرص وكذلك مجموعة من المشاكل الجديدة التي تواجه تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وقد قطع عدد من البلدان النامية أشواطاً واسعة في مجال الحد من الفقر والقضاء على الجوع بفضل الاستفادة من تلك الفرص واتقاء المخاطر المحتملة. ويتمثل التحدي الرئيسي في ضمان استفادة جميع البلدان وجميع البشر من الإمكانيات الإيجابية التي تنطوي عليها العولمة.